كلية الباحة الأهلية للعلوم
Al Baha Private College of Science

دليل الاختبارات النهائية وضمان الجودة

كلية الباحة الأهلية للعلوم


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس:

أولاً: الإطار الحاكم لجودة الاختبارات 2

ثانياً: دورة سير الاختبار 2

ثالثاً: اللجان والحوكمة التشغيلية 3

رابعاً: الضبط الفني لورقة الاختبار 4

خامساً: النماذج التشغيلية الملزمة 6

سادساً: التحليل الإحصائي والتقرير الكيفي 7

سابعاً: الاختبارات الإلكترونية والطوارئ 8

ثامناً: التقارير لمجلس الأمناء 9

تاسعاً: النفاذ والمراجعة 10

المقدمة

يعد هذا الدليل المرجع المؤسسي الحاكم لجميع العمليات المرتبطة بالاختبارات النهائية في كلية الباحة الأهلية للعلوم، وقد بني على أفضل الممارسات المؤسسية في جودة الاختبارات وسير اللجان، مع الاستفادة من النماذج المرجعية المعتمدة في التعليم العالي السعودي، وبما ينسجم مع البيئة التنظيمية للكلية الأهلية، ومتطلبات الحوكمة، والجودة، والاعتماد.

وينطلق الدليل من أن جودة الاختبارات لا تقتصر على سلامة صياغة الأسئلة، بل تشمل سلامة دورة الاختبار كاملة ابتداءً من بناء الورقة وجدول المواصفات، ومرورًا بسرية الحفظ والطباعة، وإدارة اللجان والمراقبين، وضبط الحضور، والتعامل مع الغش، والتصحيح، والتحليل الإحصائي، ورفع التقارير الكيفية لمجالس البرامج والكلية ومجلس الأمناء.

كما يعتمد الدليل فلسفة التوثيق الكامل لكل خطوة، على غرار ما ورد في المرفق من تقارير سير، وكشوف حضور، ونماذج تسليم واستلام، ومحاضر حالات الغش، ومؤشرات جودة الأسئلة، وتقارير تحليل النتائج لكل مقرر.

أولاً: الإطار الحاكم لجودة الاختبارات

تقوم جودة الاختبارات في الكلية على خمسة محاور مترابطة:

1. جودة التصميم الفني للاختبار وربطه بمخرجات التعلم.
2. سلامة سير الاختبار داخل اللجان والقاعات.
3. النزاهة الأكاديمية والانضباط السلوكي.
4. جودة التصحيح والتحليل الإحصائي.
5. إغلاق الحلقة التحسينية على مستوى المقرر والبرنامج.

ويعد أي خلل في أحد هذه المحاور مؤشر خطر أكاديمي يجب رصده ورفعه ضمن تقارير الجودة الدورية.

ثانياً: دورة سير الاختبار

استنادًا إلى المرفق، يجب أن تبنى دورة الاختبار على مراحل واضحة ومترابطة. تبدأ المرحلة الأولى بإعداد الورقة وفق جدول المواصفات ومراجعتها من رئيس القسم أو من يفوضه، ثم اعتماد النسخة النهائية وحفظها في قناة آمنة، مع وجود نسخة احتياطية لدى رئيس القسم كما ورد في النموذج المرجعي.

وفي مرحلة ما قبل الاختبار، يتم اعتماد الجداول، وتحديد القاعات، وإعداد كشوف الطلبة، وتوزيع المراقبين، وتجهيز النماذج الاحتياطية، وتوثيق الحضور الخاص بأعضاء هيئة التدريس والمراقبين، وهو جانب ركز عليه المرفق بوضوح من خلال كشف حضور أعضاء هيئة التدريس المراقبين.

أما أثناء التنفيذ، فتلتزم اللجنة بتوثيق بداية الاختبار ونهايته، وضبط التأخر، ومنع دخول غير المصرح لهم، والتعامل الفوري مع الحالات الطارئة أو حالات الغش بمحاضر رسمية. حيث يرفع المحضري إلى "لجنة تأديب الطلاب "بالكلية لتطبيق العقوبات الواردة في اللائحة الموحدة لتأديب الطلاب في مؤسسات التعليم العالي السعودية، حيث لا تملك لجنة الاختبارات سلطة إقرار العقوبة، بل سلطة الضبط والتوثيق فقط. وبعد انتهاء الاختبار، يبدأ مسار استلام أوراق الإجابة وكشوف الحضور بمحاضر تسليم واستلام رسمية مشابهة لما ورد في المرفق.

ثالثاً: اللجان والحوكمة التشغيلية

يعزز المرفق مفهوم رئيس لجنة الاختبارات وتقارير سير اللجان، وهذا مناسب جدًا للكلية.

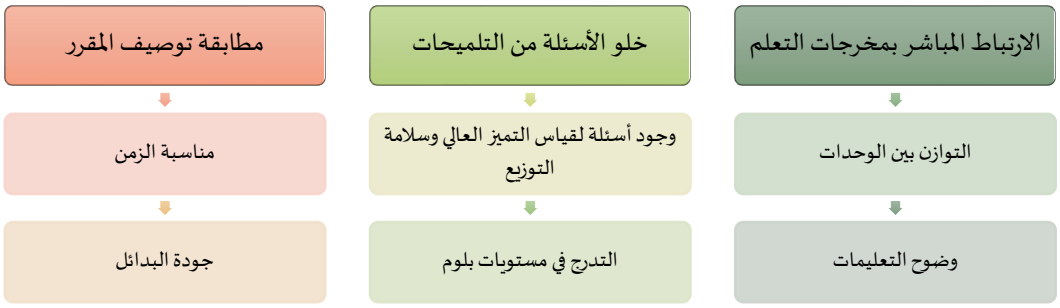
لذلك يقترح أن تعتمد الكلية هيكلًا واضحًا يشمل:

1. رئيس اللجنة الرئيسة للاختبارات
2. مسؤول الكنترول
3. منسقي لجان الأقسام
4. مراقبي القاعات
5. مسؤول ضبط الحضور
6. مسؤول الحالات الطارئة
7. مسؤول الاختبارات الإلكترونية
8. ممثل الجودة والمراجعة

وتوثق جميع الملاحظات التشغيلية في تقرير يومي عن حالة سير الاختبار يرفع للوكالة المعنية، مستلهمًا من نموذج تقرير عن حالة سير الاختبار الموجود في المرفق.

رابعاً: الضبط الفني لورقة الاختبار

يستفاد من مؤشرات قياس جودة ورقة الاختبار وعليه، يجب أن تبنى الورقة على:



مواصفات الاختبار الجيد

الاختبار الجيد هو الذي يُبنى على مواءمة دقيقة بين محتوى المقرر ومخرجات التعلم المستهدفة، بحيث لا يقيس ما هو سهل الصياغة فقط، بل يقيس ما تم تدريسه فعليًا وما يُفترض بالطالب إتقانه بنهاية المقرر. ويُشترط أن يعكس الاختبار الوزن النسبي الحقيقي للوحدات الدراسية وفق الزمن التدريسي والأهمية الأكاديمية، فلا تطغى وحدة فرعية على وحدة جوهرية، ولا تُهمَل موضوعات أساسية.

كما يجب أن يراعي الاختبار التدرج في مستويات بلوم المعرفية؛ فيبدأ بقياس المعرفة والفهم، ثم ينتقل إلى التطبيق والتحليل، ويصل – في المقررات المتقدمة – إلى التقويم وحل المشكلات وصناعة القرار. أفضل الممارسات تشير إلى أن الاختبار الجيد ليس مجرد تجميع للأسئلة، بل مخطط هندسي للقياس يضمن التمثيل المتوازن للمحتوى والأهداف .

جدول مواصفات الاختبار الجيد Good Test Specifications Matrix

البعد	المواصفة الجيدة	المعيار المقترح
الارتباط بالمخرجات	كل سؤال مرتبط بـ CLO محدد	100% من الأسئلة مرمزة
شمول المحتوى	تمثيل جميع الوحدات الأساسية	تغطية ≥ 80% من المحتوى
الوزن النسبي	توزيع الأسئلة حسب الساعات والأهمية	وفق خطة التدريس
مستويات بلوم	تنوع بين التذكر والتطبيق والتحليل	30% فهم + 40% تطبيق + 30% تحليل
تنوع الصيغ	MCQ، مقالي، حالة، مسائل	حسب طبيعة المقرر
الصعوبة	تدرج منطقي	20% سهل، 60% متوسط، 20% عالٍ
العدالة	تماثل بين الشعب والمستويات	نموذج موحد ومراجعة داخلية
الزمن	يتناسب مع عدد الفقرات	1–1.5 دقيقة للـ MCQ
الوضوح اللغوي	صياغة مباشرة غير ملتبسة	مراجعة لغوية وأكاديمية
التحليل بعد الاختبار	تحليل النتائج وصعوبة الفقرات	تقرير تحليل البنود
التحسين المستمر	ربط النتائج بخطة تحسين	خطة عمل لكل مقرر

في الجدول أعلاه زمن أسئلة الاختيار المتعدد (MCQ) هو "1-1.5 دقيقة لكل فقرة على الرغم من صحة هذا المعيار إلا أنه يعتمد على اللائحة الدراسية والاختبارات السعودية التي تحدد مدة الاختبار النهائي للمقرر (عادة ساعتان ولا تزيد عن ثلاث ساعات) على ألا يقل زمن الاختبار الكلي للمقرر عن المدة النظامية المقرة في مجالس الجامعة/الكلية.

خامساً: النماذج التشغيلية الملزمة

1. تعتمد كلية الباحة الأهلية للعلوم منظومة موحدة ومرنة من النماذج المرتبطة بجميع مراحل الاختبارات النهائية وضمان الجودة، بحيث تغطي دورة الاختبار منذ إعداد الورقة واعتمادها، مرورًا بسير اللجان والمراقبة وضبط الحالات، وانتهاءً بالتصحيح والتحليل والتقارير التفسيرية والتحسين المستمر.
2. وتشمل هذه المنظومة – بصورة عامة – النماذج الخاصة بورقة الاختبار الموحدة، وأوراق الإجابة المقالية عند الحاجة، والتقارير اليومية لسير الاختبارات، ومحاضر ضبط حالات الغش والإخلال بالنزاهة الأكاديمية، وكشوف حضور المراقبين، والنماذج المرتبطة بتبديل المراقبات أو اللجان، وإحصاءات نتائج المقررات، وكشوف استلام وتسليم أوراق الإجابة، ومؤشرات جودة الاختبار، والتقارير الكيفية التفسيرية لنتائج كل مقرر.
3. ويراعى في هذه النماذج أن تكون موحدة على مستوى الكلية، وقابلة للتحول الرقمي، ومتكاملة مع الأنظمة الأكاديمية و أنظمة الجودة والاختبارات الإلكترونية، بما يضمن سهولة التتبع، وسلامة التوثيق، وإمكان استخراج المؤشرات والتقارير المؤسسية بصورة دقيقة.
4. تتولى الكلية مراجعة هذه النماذج وتحديثها بصورة دورية كلما اقتضت الحاجة التشغيلية أو متطلبات الجودة والاعتماد، دون الحاجة إلى تضمين أرقامها أو تفاصيلها الفنية داخل متن هذا الدليل، على أن تحفظ في دليل نماذج مستقل أو في مستودع وثائق معتمد، بما يضمن المرونة في التطوير مع ثبات الإطار الحاكم للإجراءات.

سادساً: التحليل الإحصائي والتقرير الكيفي

1. يلتزم عضو هيئة التدريس بإعداد تقرير كيفي تفسيري متكامل يعكس القراءة الأكاديمية العميقة لنتائج الطلبة، ويهدف إلى تفسير الأنماط الظاهرة في الأداء، وربطها بعناصر التدريس والتقويم وبنية المقرر.
2. يجب أن يتناول هذا التقرير تفسير أسباب ارتفاع نسب النجاح أو انخفاضها، وتحليل البنود أو المحاور التي ظهر فيها مستوى مرتفع من الصعوبة، وبيان أثر أساليب التدريس والاستراتيجيات التعليمية المستخدمة خلال الفصل، ومدى مناسبة زمن الاختبار لحجم الأسئلة ومستوياتها، وأثر المتطلبات السابقة أو الفجوات المعرفية لدى الطلبة، إضافة إلى أي عوامل أكاديمية أو تشغيلية قد تكون أثرت في النتائج.
3. كما ينبغي أن ينتهي التقرير إلى مقترحات تطويرية واضحة للمقرر، سواء في المحتوى، أو استراتيجيات التدريس، أو أدوات التقويم، أو توزيع الزمن، أو المتطلبات السابقة، أو أساليب الدعم الأكاديمي، بما يضمن تحويل نتائج الاختبار إلى قرارات تحسين قابلة للتنفيذ والقياس.
4. ويرفع هذا التقرير إلى رئيس القسم الأكاديمي، ثم إلى وحدة الجودة والاعتماد ضمن ملف المقرر والتقرير الفصلي للبرنامج، ويعد جزءًا أساسيًا من إغلاق الحلقة التحسينية (Closing the Loop)، ويستفاد منه في تطوير المقرر، وتحسين بنوك الأسئلة، ورفع جودة المخرجات التعليمية على مستوى البرنامج والكلية.

سابعاً: الاختبارات الإلكترونية والطوارئ

1. تتولى كلية الباحة الأهلية للعلوم عناية خاصة بالاختبارات الإلكترونية بوصفها جزءًا متناميًا من منظومة التقويم الحديثة، وامتدادًا طبيعيًا للتحول الرقمي في العملية التعليمية. ولذلك تخضع هذه الاختبارات لإطار تشغيلي وفني محكم يضمن سلامة المنصة، وموثوقية الدخول، وعدالة التطبيق، وحماية البيانات، واستمرارية القياس في جميع الظروف التشغيلية.
2. يشمل هذا الإطار ضبط أمن المنصة الرقمية، وإدارة صلاحيات الوصول، والتحقق من هوية الطالب قبل الدخول إلى الاختبار وأثناءه، وتطبيق آليات المراقبة الإلكترونية المباشرة أو غير المباشرة بحسب طبيعة المقرر ومستوى المخاطر، مع توثيق السجلات الرقمية المرتبطة بوقت الدخول والخروج، ومحاولات الانقطاع، والتنقل بين الصفحات، وأي أنشطة قد تؤثر في النزاهة الأكاديمية.
3. تلتزم الكلية بوضع مسارات تشغيلية بديلة للطوارئ التقنية، بما يشمل حالات انقطاع الاتصال، أو تعطل المنصة، أو فقدان الطاقة، أو توقف أجهزة الطلبة، أو القاعات الذكية، أو تعطل أنظمة المراقبة الإلكترونية، وذلك من خلال بدائل معتمدة مثل النسخ الاحتياطية، ومسارات الاستعادة السريعة، والتحويل إلى قاعات حضورية أو منصات بديلة، أو استكمال الاختبار من نقطة التوقف متى أمكن ذلك.
4. يراعى في هذه الحالات تحديد الحد المقبول زمنيًا للتعطل، وآلية اتخاذ قرار استكمال الاختبار أو إعادة جدولته أو تمديد الزمن، على نحو يضمن عدم الإضرار بعدالة القياس أو تكافؤ الفرص بين الطلبة، مع توثيق جميع الأعطال والحوادث التقنية بمحاضر أو سجلات رقمية رسمية تحفظ ضمن ملف المقرر وسجل الحوادث الأكاديمية.

5. يرتبط هذا المحور ارتباطًا مباشرًا بخطة استمرارية الأعمال، وخطة إدارة المخاطر المؤسسية، وسياسات الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية في الكلية، بما يضمن جاهزية منظومة الاختبارات الإلكترونية للتعامل مع الحالات الطارئة، وصون سلامة النتائج، واستمرارية العملية الأكاديمية دون انقطاع مؤثر.
6. كما يوصى بأن تعتمد الكلية مصفوفة استجابة للطوارئ التقنية تحدد أدوار عمادة الشؤون الأكاديمية، وتقنية المعلومات، ورؤساء الأقسام، والمراقبين، وأعضاء هيئة التدريس، ومسارات التصعيد الزمني والقرار في حالات الأعطال الحرجة، بما يحقق سرعة الاستجابة ووضوح المسؤولية.

ثامناً: التقارير لمجلس الأمناء

1. نظرًا لخصوصية كلية الباحة الأهلية للعلوم بوصفها مؤسسة تعليمية أهلية تخضع لمستوى مرتفع من الحوكمة المؤسسية والرقابة الأكاديمية، ترفع إلى مجلس الأمناء تقارير فصلية شاملة عن منظومة الاختبارات النهائية وجودة القياس، بما يمكن المجلس من ممارسة دوره الإشرافي في متابعة عدالة التقويم، وسلامة الأحكام الأكاديمية، وموثوقية نتائج التعلم على مستوى البرامج والمقررات.
2. وتتضمن هذه التقارير بصورة تكاملية نسب النجاح، ومعدلات الرسوب، ومؤشرات جودة الاختبارات، والمقررات الحرجة ذات المخاطر الأكاديمية المرتفعة، وحالات الغش والإخلال بالنزاهة الأكاديمية، وطلبات التظلم وإعادة المراجعة، والتباين في النتائج بين الشعب الدراسية، وخطط تطوير بنوك الأسئلة، وتقارير التحسين الكيفي المرتبطة بالمقررات والبرامج.

3. كما تمتد هذه التقارير إلى تحليل الاتجاهات الفصلية والسنوية، ورصد المقررات أو الأقسام التي تظهر فيها انحرافات متكررة، وبيان أثر التدخلات التحسينية السابقة، ورفع التوصيات الاستراتيجية المتعلقة بتطوير أدوات القياس، وبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس في تصميم الاختبارات، وتعزيز النزاهة الأكاديمية، وتحسين جاهزية الكلية للاعتماد المؤسسي والبرامجي.
4. ويعد رفع هذه التقارير جزءًا أصيلًا من منظومة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، وبما يضمن لمجلس الأمناء رؤية دقيقة عن جودة المخرجات التعليمية، وفاعلية التقويم، ومدى اتساق نتائج الاختبارات مع الأهداف الاستراتيجية للكلية وخططها التطويرية.
5. وفقاً لنظام الجامعات والكليات الأهلية في السعودية، فإن "مجلس الكلية "هو السلطة الأكاديمية التنفيذية العليا داخل المؤسسة. بالتالي، يجب أن تُرفع هذه التقارير وتُعتمد أولاً من مجلس الكلية، ومن ثم يقوم عميد الكلية برفعها إلى مجلس الأمناء للاطلاع الإشرافي ورسم السياسات العامة، لضمان الحوكمة السليمة والتسلسل الإداري النظامي.

تاسعاً: النفاذ والمراجعة

يعمل بهذا الدليل من تاريخ اعتماده، وتلتزم جميع الجهات ذات العلاقة بتطبيقه، ويخضع للمراجعة السنوية أو عند تحديث اللوائح الأكاديمية أو متطلبات الجودة أو أنظمة الاختبارات الإلكترونية.

كلية الباحة الأهلية للعلوم

Al Baha Private College of Science